

الصعود الأمريكي وأثره في النظام الدولي



د. عصام عبد الشافي

أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

ملخص الدراسة

شهد القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين صعود الولايات المتحدة الأمريكية بشكل بارز، ومع هذا الصعود تصاعد الجدل داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية، بل والعربية أيضاً، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في النظام العالمي الجديد. ويتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى.

ينظر الكثيرون إلى القرن العشرين على أنه «قرن أمريكي بامتياز» وذلك بسبب النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة في مواجهة منافسيها، سياسياً واستراتيجياً وفكرياً. وقد ارتبط هذا التطور، وما صاحبه من جدل بمفهوم «الإمبراطورية» و«الهيمنة»، وخاصة في ظل تعدد السياسات والممارسات التي تبنتها الولايات المتحدة لبناء إمبراطوريتها وترسيخ هيمنتها على مقدرات النظام العالمي طوال القرن العشرين وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يتطلب البحث في أبعاد الهيمنة الأمريكية، وتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية، بصفة عامة، وعلى قضايا العالمين العربي والإسلامي بصفة خاصة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات؛ من بينها: الأهمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في هيكل النظام الدولي، وطبيعة الدور الذي تمارسه ليس فقط في بناء هذا الهيكل، وإنما كذلك في تحديد قضاياه وأولوياته، من ناحية، وتعدد القضايا العربية والإسلامية التي لا تؤثر الولايات المتحدة فقط في إدارتها، بل في بروزها والتأسيس لها، من ناحية ثانية، وتصاعد الجدل حول مقومات الهيمنة الأمريكية وقدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها في ظل التحولات الرئيسة التي شهدتها السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، من ناحية ثالثة.

يمكن القول: إن التأثير الأمريكي في صنع وإدارة تطورات الأحداث، على الأقل في العالمين العربي والإسلامي، وردود فعل الدول العربية والإسلامية، يتطلب مراعاة عدة اعتبارات، ذكرنا منها في هذه الدراسة توصيات للإدارة الأمريكية، وتوصيات أخرى للعالم الإسلامي.



الصعود الأمريكي وأثره في النظام الدولي

د. عصام عبد الشافي

أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

مقدمة:

شهد القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين صعود الولايات المتحدة الأمريكية بشكل بارز، ومع هذا الصعود تصاعد الجدل داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية، بل والغربية أيضاً، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في النظام العالمي الجديد. ويتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى.

لقد كانت بداية الصعود العالمي للولايات المتحدة مع أحداث الحرب العالمية الأولى، والتي لم تشارك فيها من بدايتها، استناداً لمبدأ العزلة الذي صاغه الرئيس الأمريكي الأسبق «مونرو» عام ١٨٢٣م، ولكن مع تطورات الأحداث في الحرب العالمية الأولى، بعد الهزائم المتتالية التي تعرضت لها بريطانيا وفرنسا، ثم الهجوم الذي قامت به الغواصات الألمانية على السفن البريطانية والأمريكية في المحيط الهادي، أعلنت الولايات المتحدة دخولها الحرب في الثاني من أبريل ١٩١٧م.

دفعها إلى ذلك العديد من الاعتبارات بجانب، الاعتداء الألماني على غواصاتها وغواصات حلفائها، منها: الكشف عن برقية مساعد وزير خارجية ألمانيا «زيمرمان»، إلى المكسيك يطلب منها التحالف ضد الولايات المتحدة مقابل منحها ولايتي «كاليفورنيا» و«نيو مكسيكو»، وكذلك الديون الأمريكية الضخمة على البنوك الفرنسية والإنجليزية، وخوف الولايات المتحدة من ضياعها حال هزيمة الدولتين على يد ألمانيا.

وجاء إعلان الولايات المتحدة دخول الحرب ليقبّل موازين التفاعلات الدولية؛ لأن هذا الدخول أنقذ حلفاءها من الانهيار والتدمير، وخاصة بعد إعلان روسيا القيصرية انسحابها من الحرب بعد قيام الثورة البلشفية ١٩١٧م، وحققت الولايات المتحدة نجاحات ساحقة في مواجهة ألمانيا، في معركة «مونديديه» في ٨ أغسطس ١٩١٨م، ومعركة «سجفريد»، في ٢٩ سبتمبر ١٩١٨م، والتي أجبرت ألمانيا على طلب الصلح.

لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، كانت فيها الولايات المتحدة هي المحرك الرئيس لتحولاتها الكبرى، فقد قادت مؤتمرات الصلح مع ألمانيا في فرساي وسان جيرمان، وتريانون وسيفر، ووضع رئيسها «ودرو ويلسون» مبادئه للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ودعا إلى تأسيس عصبة الأمم عام ١٩٢٠م، كما قادت الولايات المتحدة جهود مواجهة أزمة الكساد العالمي منذ ١٩٢٩م، ثم عادت من جديد لتقود الغرب الأوروبي لتدمير ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وتشكل القطب الثاني في مواجهة الاتحاد السوفييتي بين عامي

١٩٤٥ و ١٩٩٠م، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي كان التفرد الأمريكي بقيادة العالم.

وقد ارتبط هذا التطور، وما صاحبه من جدل بمفهوم «الإمبراطورية» والهيمنة، وخاصة في ظل تعدد السياسات والممارسات التي تبنتها الولايات المتحدة لبناء إمبراطوريتها وترسيخ هيمنتها على مقدرات النظام العالمي طوال القرن العشرين وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يتطلب البحث في أبعاد الهيمنة الأمريكية، وتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية، بصفة عامة، وعلى قضايا العالمين العربي والإسلامي بصفة خاصة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات؛ من بينها: الأهمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في

هيكل النظام الدولي، وطبيعة الدور الذي تمارسه ليس فقط في بناء هذا الهيكل، وإنما كذلك في تحديد قضايا وأولوياته، من ناحية، وتعدد القضايا العربية والإسلامية التي لا تؤثر الولايات المتحدة فقط في إدارتها، بل في بروزها والتأسيس لها، من ناحية ثانية، وتصاعد الجدل حول مقومات الهيمنة الأمريكية

وقدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها في ظل التحولات الرئيسة التي شهدتها السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، من ناحية ثالثة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في الوقت الذي نظرفيه الكثيرون إلى القرن العشرين على أنه «قرن أمريكي بامتياز» مع النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة في مواجهة منافسيها، سياسياً واستراتيجياً وفكرياً، أصبح السؤال الأكثر

إلحاحاً وأهمية «ما مدى قدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها والحفاظ على تفرداها في القرن الحادي والعشرين؟».

وفي إطار هذا التساؤل الرئيس تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية، منها: ما هي أسس ومقومات الهيمنة الأمريكية؟ وما طبيعة التأثيرات التي ترتبت على الصعود الأمريكي خلال القرن العشرين على العلاقات الدولية؟ وما طبيعة التأثيرات التي ترتبت على الصعود الأمريكي على القضايا العربية والإسلامية؟ وما هي التحديات التي تواجه الهيمنة الأمريكية، وما مدى قدرة الولايات المتحدة على مواجهتها؟

ثالثاً: منهجية الدراسة:

سعيًا نحو الإجابة على هذه التساؤلات تعتمد الدراسة على «اقتراب الهيمنة».

والهيمنة اصطلاحاً تعني امتلاك السلطان والقوة والغلبة على الآخرين؛ بحيث يصبحون مسلوبي الإرادة تجاه صاحب السلطان والجاه. وتستند الهيمنة على احتكار مقومات القوة، وما من شأنه فرض حالة من حالات التبعية والخضوع للآخرين. والهيمنة على الصعيد الدولي ما هي إلا انعكاس لطبيعة

تبنت الولايات المتحدة سياسات لبناء إمبراطوريتها وترسيخ هيمنتها على مقدرات النظام العالمي طوال القرن العشرين وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وكان للهيمنة الأمريكية تأثيراتها على تطور العلاقات الدولية، وعلى قضايا العالمين العربي والإسلامي.

العلاقات السائد في الدولة المهيمنة، فحين تستند الهيمنة في الدولة المهيمنة إلى السوق تستند الهيمنة دولياً إلى السوق، وحين تستند في الدولة المهيمنة إلى القبيلة أو الطائفة تستند الهيمنة دولياً إلى القبيلة أو الطائفة، أما حين تكون الدولة الأقوى دولياً تسودها المساواة والتكافؤ فإن العلاقات الدولية ستبنى على المساواة والتكافؤ أيضاً.

وللهيمنة أبعاد عديدة منها: البعد السياسي (ويتمثل عالمياً في تنصيب القوى الكبرى حكومات عميلة

التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكل سياسة خارجية أمريكية، فتنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية.

واعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية على التوسع من الداخل إلى الخارج، أي داخل أراضيها، وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل «أراضيها»، بدأت في التوسع نحو مجالها الاستراتيجي (المحيطين الهادي والأطلسي)، وفي إطار هذا التوسع، أصبح هدف المشروع الأمريكي «جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيراً بالتجارة، فمهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتى الطرق»، وهو ما يعكس نظرة «رسالية» و«استعلائية» للذات تجاه العالم.^(١)

فالحالة الأمريكية -منذ نشأتها- تعبر عن قوة متطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج فكر التوازن الدولي، وهو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريباً؛ حيث تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وهكذا مارست دورها في العلاقات الدولية، منذ بداية توسعها الدولي، فمسيرة سياستها الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن، تأتي استجابة لعاملين: القوة المتنامية باطراد، والمصالح التوسعية الإمبراطورية، متراوحة في ذلك بين مبدأ المثالية الذي صاغه ويلسون، ومبدأ «القوة» الذي صاغه روزفلت، ولكن دون وجود خلاف على هدف «السيادة الأمريكية الكونية».^(٢)

وبدأ بروز الدور الأمريكي منذ أواخر القرن

(وتابعة)، والبعد الاقتصادي (ويتمثل عالمياً في إخضاع الاقتصاديات الأضعف للاقتصاديات الأقوى)، والبعد العسكري (ويتمثل في استحواذ الأقوى على السلاح وحرمان الأضعف منه، ومن ثم استخدامه كأداة لإحكام قبضة الأقوى على الأضعف)، والبعد الثقافي والمعرفي (ويتمثل في استحواذ الأقوى على وسائل نشر المعرفة، وحرمان الأضعف منها، واستخدام تلك الوسائل أيضاً لإحكام قبضة الأقوى على الأضعف)، والبعد القانوني (ويتمثل عالمياً في هيمنة الأقوى على المنظمات الدولية، واستحواده على السلطة، وصياغة بنود القانون الدولي بما من شأنه إطالة أمد الهيمنة).

وفي إطار هذه الأبعاد يمكن تناول أسس ومقومات الهيمنة الأمريكية، وطبيعة الصعود الأمريكي وأثره على البيئة الدولية، خلال القرن الماضي، ثم مستقبل الهيمنة الأمريكية بين الصعود والانكسار، مع بيان واقع العالم الإسلامي وتحديات الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية خلال ٢٠١١-٢٠١٣م.

رابعاً: تقسيم الدراسة:

في إطار هذه الاعتبارات تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث، يتناول الأول: الهيمنة الأمريكية.. الأسس والمنطلقات، ويتناول الثاني الصعود الأمريكي وأثره على البيئة الدولية، ويتناول الثالث الصعود الأمريكي وواقع العالم الإسلامي، ويتناول الرابع الهيمنة الأمريكية بين الصعود والانكسار.

المبحث الأول: الهيمنة الأمريكية.. الأسس والمنطلقات:

قامت الولايات المتحدة منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية، وانطلقت في تقدمها بسرعة كبيرة، مستغلة قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، وتدفق رأس المال الاستثماري، وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار

(١) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة،

<http://islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article26.shtml>

(٢) المصدر السابق.



أن تكون هي الدولة رقم (١) بين الدول.

وتفترض استراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي، وأنه من الضروري استمرار زعامة الولايات المتحدة؛ لأنها شرط للاستقرار الشامل، أما عدم الاستقرار فهو خطر لأنه يهدد بالقضاء على الرابطة التي بين أمن الولايات المتحدة والمصالح الاستراتيجية التي حققتها من خلال الاعتماد الاقتصادي المتبادل.^(١)

وترسخ فكر الهيمنة مع البدايات الأولى للدولة الأمريكية، فالهيمنة المعنوية والتجارية التي يتمتع بها الأميركيون، القائمة على القوة العسكرية والثقة بالنفس ليست قضية حديثة العهد، بل بدأت مع ظهور أصول الأمة الأميركية الأولى؛ حيث ظلت هذه الهيمنة تمثل جوهرها الأساس.^(٢)

(١) كريستوفر لين، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العددان الرابع والخامس، السنة الثانية، شتاء ١٩٩٨ - ١٩٩٩م.

(٢) لا تزال أسطورة «أجدادنا المسافرين» تؤثر في العقلية العامة للأميركيين. فهؤلاء الكلفانيون الذين وصلوا إلى «بليموث» عام =

التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذي نظر إليه الأميركيون باعتباره «قرناً أمريكياً»، فقد نجحت الولايات المتحدة خلاله في بناء قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة، تتوازن مع قدرتها الاقتصادية، الأمر الذي فتح أمام القوة الأمريكية طريق الهيمنة، وإن كان التحدي السوفييتي قد عطل انطلاق الحلم الأمريكي بجعل القرن العشرين «قرناً أمريكياً»، فقد تأجل الحلم - من وجهة نظر البعض - إلى القرن الحالي «الحادي والعشرين»، فالولايات المتحدة - وفقاً لهم - هي مركز العالم ومحوره، وعليها أن تقود العالم في مختلف المجالات؛ تعبيراً عن الحق والقوة معاً، وأن تقدم النموذج الذي تحتذي به كل شعوب العالم، وأصبح الفكر المهيمن هو فكر «الهيمنة».

وتقوم استراتيجية «الهيمنة» على استمرار السيطرة الجيوسياسية، وأن تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قوتها النسبية (مقارنة بقوة الدول الأخرى) إلى أقصى حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها، ففي عالم يتسم بالصراع والتنافس يعتمد أمن الدولة على القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية، ومن الأفضل للدولة

فالعنصر الجوهري الذي ميّز فكر المحافظين في القرن العشرين، هو الاعتقاد باستحالة الديمقراطية، ومن ثم ضرورة وجود هيئة تنفيذية قوية أو نوع ما من الانتقائية أو حكم الأقلية، والاعتقاد بحرية الاقتصاد والتجارة، والنزعة إلى إعادة توزيع الثروة، والإيمان بالوطنية المتشددة، وكذلك الاعتقاد بأهمية القوة، وخاصة العسكرية، في السياسة الخارجية^(٢).

ويُعتبر تيار «المحافظين الجدد» أقوى تيارات المحافظين، وأكثرهم بروزاً وتأثيراً في رسم وتشكيل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وقد بدأ هذا التيار في الصعود في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين^(٣).

وإذا كان «المحافظون الجدد» هم - من وجهة نظر الكثيرين - التيار الرئيس المهيمن على صنع وصياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديد منطلقاتها، فإن المجموعة العقائدية الأكثر تجانساً داخل المحافظين الجدد، هي تلك التي بلورت ما سُمي

=القرن العشرين، باستثناء «ونستون تشرشل» و«ايرتج بايت» و«بول المرمر». وبرز بينهم «رسل كيرك» و«أدموند بيرك» و«جون آدمز» و«جون راندولف» و«الكاردينال نبومان». انظر: إدوارد م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبد الكريم أحمد، بيروت: منشورات دار الآداب، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص ٢٣٧.

(٣) يعتبر المفكر الألماني الأصل «ليو شتراوس» (١٨٩٩ - ١٩٧٣م) من أهم المفكرين الذين تأثر بهم الفكر المحافظ الأمريكي، وقد استلهم كتاباته من رائد الوجودية «مارتن ميديجر»، وقد استكمل «شتراوس» دراسته العليا في لندن وباريس ثم في الولايات المتحدة، حتى أصبح أستاذاً في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية بنيويورك، وبعدها في جامعة شيكاغو، واستقر في أمريكا والتحق به رفاقه من الفلاسفة تلاميذ نيتشه مثل «هربرت ماركوز» و«تيودور الورنو» و«ليو لوفنثال». انظر: إدوارد م. بيرنز، مرجع سابق ص ٢٥٩.

(٤) كان أغلب مفكري هذا التيار من اليهود الذين ينتمون إلى اليسار الأمريكي مثل «نورمان بود هرتز» و«أرفنج كريستول» و«ناتان بلزر» و«دانييل بل» و«ملفن لاسكي». ومع أوائل السبعينيات من القرن العشرين بدأت أفكار المحافظين الجدد تأخذ اتجاهاً وشكلاً محدداً، ينطلق من تعريف «أرفنج كريستول» لها بأنها: «الأفكار النابعة من الانتلجنسيا والطبقة الأكاديمية القلقة من الأفكار الليبرالية السائدة في المجتمع الأمريكي». انظر:

Irving Kristol, Reflections of a Neo-conservative (New York: Basic Books, 1983, p. 75-76.

ومع بداية حقبة جديدة من توسع الإمبراطورية الأمريكية وتشكلها، عملت الولايات المتحدة على فرض قوتها، والظهور بمظهر القوة الإمبراطورية، وترافق طغيان القوة مع خطاب واضح لتشريع هذه الإمبراطورية. فقد بدأ عدد من المفكرين الأمريكيين يتحدثون مباشرة عن الهيمنة الأمريكية^(١).

ورسّخت مقولاتهم لفكر المحافظين، ليصبح الركيزة الأساسية في استراتيجية الولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين، والتي تسعى من خلالها لأن يصبح هذا القرن «أمريكياً» خالصاً^(٢).

= ١٦٢٠م على متن السفينة ماي فلاور» كانوا يرون في العالم الجديد أرض الميعاد، وأنهم الشعب المختار الذي هيّأه الله لكي ينشئ مملكته على الأرض، «مدينة على التلة»، وأن الله كافأهم فأعطاهم الثروة ووفّقهم إلى الانتصار على كل أعدائهم وخصومهم. انظر: بيير بيرنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون قرناً أميركياً، صحيفة البيان، الإمارات، عدد ٢٠٠٣/٤/٩م.

(١) من بين هذه المقولات: في عام ١٨٩٥م قال «هنري لودج»: «ما من شعب في القرن التاسع عشر حقق ما حققناه من فتوحات واستعمار وتوسع ... وما من شيء سيوقفنا الآن»، وكتب «هنري واترسون»، عام ١٨٩٦م: «نحن جمهورية إمبريالية كبيرة مقدر لها أن تمارس تأثيراً حاسماً على البشرية، وأن تصنع مستقبل العالم مما لم تقدر عليه قط أي أمة أخرى، وحتى الإمبراطورية الرومانية». وبعد مرور عقود على مقولات لودج وواترسون، جاءت كتابات «وليام كريستول» و«روبرت كاجان» في «ويكلي استاندرد»: «نعم أمريكا إمبراطورية ويجب أن تتصرف على هذا الأساس .. مستفيدة من تفوقها العسكري الكاسح». ووصف «برجينسكي» في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» حلفاء الولايات المتحدة بأنهم «توابع وخدم». وقال «ديفيد روثكوف»: «على الأمريكيين ألا ينفوا الحقيقة .. فإن من بين كل أمم العالم .. تعتبر أمتهم الأكثر عدلاً، والأفضل كمنهج للمستقبل». وقال الرئيس السابق جورج دبليو بوش: «إن الهدف الأساس للولايات المتحدة هو الحيلولة دون صعود أي منافس محتمل لها في المستقبل». انظر: شريف دلاور، حقبة الهيمنة الأحادية الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد ٤٢٦٨٥، بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩م.

(٢) ازدهر فكر المحافظين منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكان معظم دعائه من الشباب الذين كانوا يعبرون عن خيبة أمل عميقة في المثل العليا التي سادت فترة ما بين الحربين. ويعتقدون أن الاشتراكية والدعوة إلى السلام والتجريبية والنسبية والمادية والأنانية عوامل هدم قوية تاكل قلب المدينة ذاته، وأن هذه كانت الأسباب الرئيسة في انتشار الفاشية والنازية وقيام الحرب العالمية الثانية، والخطر الذي يمثله الاتحاد السوفييتي على كيان العالم الغربي. وليست فلسفة «المحافظين» في جوهرها تقدمة، فاتجاههم يتحرك إلى الوراء والإعجاب بأساليب الماضي، ولا يعترفون بأي فضل لمفكري

أخذ يلتفت الانتباه، وفي سنة ١٩١٨م، كانت قواتها العسكرية قد أخذت تضع حدًا للأزمة القائمة على الجبهة الغربية، كما تزايد تأثيرها الأيديولوجي مع مناداة رئيسها «ويلسون» بحق تقرير المصير الوطني، والسلام دون نصر، وحرية الملاحة في البحار.

لكن طريقها للسيطرة والهيمنة كان محدودًا في بدايته، فبعد عام ١٩١٩م صوّت الكونجرس إلى جانب سياسة الانعزال والحياد، كما تم التخلي عن عصبة الأمم، التي كانت بدعوة من ويلسون، والجيش الذي زاد على نحو واسع في ١٩١٧-١٩١٨م، خفّض على نحو واسع أيضًا، بل ظهرت اقتراحات تدعو إلى إلغاء الفيلق البحري، وذهب الأمر بالبعض إلى التساؤل حول جدوى الاحتفاظ بوزارة الخارجية. كما تم إغلاق المكتب السري المسئول عن فك الشفرات الأجنبية.

وعلى الجانب الاقتصادي تبنت الولايات المتحدة سياسات تكاد تصل إلى التمرکز التام على الذات، ولكن زاد تأثير السياسة الأمريكية التجارية والمالية في الخارج، وخاصة مع تتابع الكوارث العالمية التي أعقبت انهيار وول ستريت عام ١٩١٩م، وإلغاء التجارة الدولية المفتوحة الذي أثاره مرسوم «هاولي - سموت» للتعريف عام ١٩٣٠م، وقد كان العالم بحاجة ماسة إلى «دائن أخير»، ولم يكن هناك سوى أمريكا من يملك الموارد للعب ذلك الدور، لكنها لم تفعل، ففي الثلاثينيات لم تعد تحتل موقعها الطبيعي على المسرح العالمي بل وقفت في الأطراف، بينما واجهت الديمقراطيات الغربية المستضعفة صعود الديكتاتوريات الفاشستية.

وعلى الرغم من حدة مقاومة تيار الانعزال فقد بدأت الولايات المتحدة تدريجيًا في مواجهة التهديدات في أوروبا والباسيفيك، وعلى صياغة استراتيجية للتعامل مع تلك التهديدات، فمع تدمير فرنسا والدول الأوروبية الأصغر، وغزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي، وحصار بريطانيا، بدأ التحرك الأمريكي نحو مكانها الطبيعي عالميًا، وكان هذا هو المغزى وراء دعوة «هنري لويس»

بـ «مشروع القرن الأمريكي الجديد» على شكل مبادرة نظرية استراتيجية، لخص توماس دونالي (نائب مدير معهد المشروع) منطلقاتها وأهدافها قائلًا: «الولايات المتحدة هي أقوى وأهم دولة في العالم، ويجب تأكيد هذا الإنجاز وحمايته، وقيادة العالم وفق المبادئ التي حققت هذا الإنجاز، ومنع ظهور أية قوة منافسة، واعتبار العالم كله مركز نفوذ لنا»^(١).

وتتفق أغلب تيارات المحافظين حول النظر للنظام الدولي والصراعات والمشاكل العالمية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير وقوى الشر، وأن القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع، ولذا يجب على الولايات المتحدة زيادة إنفاقها العسكري، وتسخير جميع مواردها من أجل هذا الهدف، واستخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية، ومن أجل إسقاط أي نظام أو حركة معادية، وكذلك محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو إلى السلم العالمي أو التعاون الدولي؛ لأن مثل هذه السياسات والأفكار تحدد وتضعف حرية أمريكا في التحرك وبسط نفوذها، مع عدم الثقة بشكل تام بحلفاء أمريكا الغربيين؛ حيث إن لهؤلاء الحلفاء أفكارهم وسياساتهم التي ربما تضر بدور أمريكا العالمي، أما العالم الثالث فإنه من الأفضل عدم الاهتمام به كقوة ذاتية وذات قيمة، إلا في إطار ما يخدم المصالح الأمريكية فقط^(٢).

المبحث الثاني: الصعود الأمريكي وأثره على البيئة الدولية:

كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي امتلك القدرة على تغيير الموازين الدولية، منذ بداية القرن العشرين، ففي عام ١٩١٥م كان تأثيرها المالي قد

(١) محمد جمال باروت، «احتدام الجدل حول عصبة المحافظين الجدد: مجريات ودلالات»، صحيفة الوطن، السعودية، عدد ٢٠٠٣/٤/١٠م.

(2) Ibrahim Al-Muhanna, The Neo-Conservative, The Journal of National Interest and the United States Foreign Policy, April, 1987).

لقد كان التهديد السوفييتي عَرَضِيًّا بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية؛ لأن طموحات أمريكا الدولية كانت قائمة بصرف النظر

عن وجود الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذا الوجود كان ضروريًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ لأن الحرب الباردة أضفت شرعية على توسع القوة الأمريكية، وحجّة لتبرير سعي أمريكا إلى الهيمنة الشاملة.^(٢)

وقد تعددت الممارسات والسياسات، التي تبنتها الولايات المتحدة، لفرض هيمنتها، وصولاً لأن يكون القرن الحادي العشرين، أمريكيًا خالصًا، ومن هذه الممارسات وتلك السياسات:

أولاً: استراتيجية الاحتواء والردع:

بعد عام ١٩٤٥م، تقدمت الولايات المتحدة لملء الفراغ الناتج من ضعف الإمبراطورية البريطانية، وانهيار النظام الأوروبي؛ بحيث توفر ثقلًا مضادًا للاتحاد السوفييتي، وتمثل الهدف في حرمان الاتحاد السوفييتي من القدرة على توسيع دائرة نفوذه، ومن ثم الحفاظ على النظام عبر إدارة التوازن القطبي بين المعسكرين، وقد أفرزت هذه الاستراتيجية العديد من المؤسسات والشراكات التي انخرطت فيها أمريكا، كحلف شمال الأطلسي، والتحالف مع اليابان، واستمرت هذه الشراكات بعد انتهاء الحرب الباردة؛ لأنها وفرت الضمانة للاستقرار.

وقد استند جورج بوش خلال الحملة الانتخابية (٢٠٠٠م) إلى بعض مفاهيم هذه الاستراتيجية، فوصف مقاربتة للسياسة الخارجية بـ «الواقعية الجديدة»، القائمة على نقل الاهتمام الأمريكي من بناء الأمم والعمل الاجتماعي الدولي والاستخدام

عام ١٩٤١م مواطنيه لأن يدخلوا القرن الأمريكي.^(١)

فلم يكن سوى الولايات المتحدة التي تملك القدرة على البناء، وتمويل قواتها وقوات حلفائها من خلال منظومة الإعارة والتأجير، وكلما تعمقت الحرب ازدادت هذه الإمكانية تحققًا، وفي عام ١٩٤٥م كانت أهداف «لويس» قد تحققت، وأصبحت أمريكا - من وجهة نظر البعض - هي «الأخ الأكبر» في كل الأنحاء، واستقرت مؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، مما يعكس هذا الواقع الجديد.

ومع التدهور في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وبداية الحرب الباردة، ظهر «مبدأ ترومان» بتقديم الدعم لكل الديمقراطيات التي طالبت به، وأعطيت الضمانات العسكرية إلى اليونان وتركيا، وإلى الحلفاء الآخرين في حلف الناتو، وإلى اليابان، وأستراليا، وبقية دول الأمريكيتين، وعادت القاذفات الأمريكية إلى قواعد الجوية في بريطانيا، وعادت القوات الأمريكية إلى ثكناتها في الراين وبافاريا، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت عبارة «السلم الأمريكي - Pax Americana» أكثر انتشارًا.

إلا أنه أمام وجود الاتحاد السوفييتي، وما يملكه من قدرات عسكرية وتحالفية وأيديولوجية، فقد تكون نظام ثنائي القطبية، لكن ظلت الولايات المتحدة هي الأقوى، وامتلكت القدرة على الصمود، ونجحت في حسم صراعها مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان يعاني هو الآخر من تحديات أكثر عمقًا وأشد تأثيرًا قادت في النهاية إلى انهياره، وانتهاء الحرب الباردة التي قاد طرفها الآخر ضد الولايات المتحدة.

(٢) كريستوفر لين، مصدر سابق، نسخة إلكترونية.

(١) كريستوفر لين، مصدر سابق، نسخة إلكترونية.

تمارس قوتها وتحقق مصالحها القومية، بطريقة تقوّي نسيج المجتمع الدولي^(١).

ثالثاً: نشر القيم والمعايير الأمريكية:

فخلال العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات القليلة الماضية من القرن الحادي والعشرين، حاولت الولايات المتحدة، ممارسة الضغط على البلدان الأخرى لتبني وتطبق القيم والإجراءات الأمريكية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ ومنع البلدان الأخرى من الحصول على قدرات عسكرية تمكنها من مواجهة التفوق الأمريكي؛ وتطبيق القانون الأمريكي في المجتمعات الأخرى؛ وتصنيف الدول وفقاً لالتزامها بالمعايير الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان، والمخدرات، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية والصواريخ والحرية الدينية؛ وفرض عقوبات على البلدان التي لا تطبق المعايير الأمريكية بخصوص هذه المسائل، ورفع

تمثلت استراتيجية الاعتماد المتبادل في سعي الولايات المتحدة لبناء نظام من العلاقات السياسية المؤسسية على اقتصادات السوق المتكاملة، ودعمها فتح الأسواق، وفق نظام دولي تستخدم فيه الولايات المتحدة ثقلها السياسي لصوغ القواعد المناسبة التي تحمي المصالح الأميركية.

الانتقائي للقوة، إلى الاهتمام بعلاقات القوى العظمى، وبناء القوة العسكرية الأميركية. ومثلت جهود بوش الرامية إلى إدخال روسيا في النظام الأمني الغربي المظهر الأهم لهذه السياسة الواقعية الكبرى.

ثانياً: استراتيجية الاعتماد المتبادل:

وتمثلت في سعي الولايات المتحدة لبناء النظام من خلال العلاقات السياسية المؤسسية على اقتصادات السوق المتكاملة، ودعمها فتح الأسواق، وفق نظام دولي تستخدم فيه الولايات المتحدة ثقلها السياسي لصوغ القواعد المناسبة التي تحمي المصالح الأميركية، وتحافظ على مصالحها، وتوسع من نفوذها. وتمت إدارة هذه الاستراتيجية عبر سلسلة من المبادرات، والمؤسسات (بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي).

واستمرت الولايات المتحدة خلال التسعينيات من القرن العشرين في

السعي لتحقيق هذه الاستراتيجية، فحاولت إدارتها بوش الأب وكلينتون أن تقدم رؤية لنظام عالمي لا يعتمد على تهديد خارجي أو على توازن ظاهر للقوى، إلا أن إدارة بوش الابن لم تتحمس لهذه الاستراتيجية، رغم أنها تستخدم بعض أفكارها، «ومن ذلك القول بأن دعم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، سينشئ ضغطاً في اتجاه الإصلاح السياسي الصيني، وسيجحدان من التوجه نحو سياسة خارجية تصادمية مع الولايات المتحدة».

وقد تكاملت استراتيجيتا الاحتواء والاعتماد، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فوفرت الأولى الأساس السياسي للالتزامات أمنية رئيسة في مختلف أنحاء العالم، ووفرت الثانية برنامجاً إيجابياً لزعامة الولايات المتحدة للعالم. وأصبح في وسع أميركا أن

رابعاً: تقارير حقوق الإنسان والحرية الدينية:

فالتقارير التي تصدرها الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في دول العالم، تُستخدم بدرجة كبيرة - من وجهة نظر الكثيرين - لابتزاز العديد من

(١) ج. جون إكنيري، طموح أمريكا الإمبريالي، مصدر سابق، ص ٢٠-٢٣.

(٢) صمويل هنتنجتون، القوة العظمى الانفرادية، النص المترجم متاح على الرابط التالي: http://www.qudsway.com/Links/Majal-lah_Islam/Number_64/Html_Majallah64/64hma11.htm

المبحث الثالث: الصعود الأمريكي وواقع العالم الإسلامي:

فى العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعددت المواقف والمناسبات التي كان على صانعي السياسة الأمريكية أن يقدموا تصريحات رسمية حولها، والتي يكون بعض المسلمين طرفاً فيها، أو يحتمل أن تتضمن هذه التصريحات ما يمس مشاعر المسلمين داخل الولايات المتحدة، وخارجها، الأمر الذي تطلب تطوير سياسة خارجية أمريكية محددة ومعلنة تجاه الإسلام.

وقد تمحورت هذه السياسة حول التأكيد الرسمي المعلن، على أن الولايات المتحدة لا تعتبر «الإسلام» أيديولوجية مواجهة للغرب، بل إنها تحترم الإسلام وتعتبره واحداً من أعظم الأديان. أما أولئك الذين يلجئون إلى العنف واضطهاد الأقليات، وعدم التسامح، ويرفضون التعددية السياسية ويخالفون الأعراف المقبولة دولياً حول حقوق الإنسان، فإن الولايات المتحدة تعارضهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية^(٢).

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بدأت الإدارة الأمريكية، في إطار دبلوماسيتها العامة، إصدار بيانات تؤكد أن الإسلام ليس محل اتهام، وأنه قوة إيجابية في العالم وديانة تدعو للسلام والتسامح. وجاء هذه التحرك، على مستويين:

- مصلحياً، لتفادي حركة ارتدادية تتبع من أعمال العنف والعداء الموجهة ضد الأقليات المسلمة في المجتمع الأمريكي، وكذلك دفع حكومات الدول الإسلامية إلى تقديم الدعم اللازم لجهود الإدارة الأمريكية في مواجهة الإرهاب.

(٢) بوش يشجب استغلال الإرهابيين الإسلام لغايات عنيفة، ويقول: إن الولايات المتحدة تحارب الإرهاب من خلال استراتيجية مؤلفة من خمسة عناصر، نشرة واشنطن العربية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥م.

الدول، والتأثير في توجهاتها الخارجية، وإلا سيتم إثارة قضايا ما قد تشهده من انتهاكات وأحداث، قد تحدث عرضياً، أو بشكل فردي، أو بضغوط وتدخلات خارجية.

أما التقارير السنوية عن الحرية الدينية، فقد بدأت مع إنشاء إدارة جديدة للشئون الدينية في الخارجية الأمريكية تتولى إصدار تقرير سنوي عن الحريات الدينية في العالم، عام ١٩٩٨م، وتصدر سنوياً، وفي نفس العام أنشئ «مكتب السفير المتجول للحرية الدينية الدولية»، وعُهدت إليه «مهمة تعزيز الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم».

وأولت إلى السفير مسئولية شغل منصب المستشار الرئيس للرئيس ولوزير الخارجية في القضايا المتعلقة بالحرية الدينية الدولية، ويقوم السفير والموظفون التابعون له بمراقبة الوضع العالمي للاضطهاد والتمييز الديني، والعمل على تطوير استراتيجيات لتعزيز الحرية الدينية، لمعالجة الأسباب الجذرية للاضطهاد الديني، وأيضاً كوسيلة لتعزيز المصالح الأمريكية الأساسية الأخرى، كحماية الحقوق الإنسانية الأخرى، وتشجيع تطوير ديمقراطيات ناضجة، وخوض الحرب ضد الإرهاب.

وترجع خطورة مثل هذه التقارير إلى أنها تعد مبرراً للإدارة الأمريكية كي تمارس ضغوطاً وتفرض قيوداً على الدول المتهمه بانتهاك حريات الأديان؛ حيث تنتظر الحكومة الأمريكية ردوداً من ١٥ جهة رسمية أمريكية (مؤسسات، وهيئات سياسية واقتصادية)، وتقرر في ضوء هذه الردود، العقوبة التي تقررها على الدول المخالفة، إلا أن عدم اتخاذ أية إجراءات ضد دول متهمه بانتهاك حرية الأديان، يعزز القول بأن هذه التقارير ليست سوى أداة من أدوات السياسة الخارجية للترغيب والترهيب^(١).

(١) محمد جمال عرفة، تقرير الأديان الأمريكي الرابع يكرس سيادة القرن الأمريكي، مجلة المجتمع، الكويت، عدد ٣٠/١٠/٢٠٠٢م.

السياسية والدينية»^(١).

وأن «الإسلام الحقيقي دين سلام»، و«المسلمون يحترمون قيم غيرهم»، و«هناك قيم مشتركة بين الديانات السماوية الثلاث»؛ مما يؤكد الحاجة إلى «تفاهم أكبر بين العالم الإسلامي والغرب»، وإيجاد سبل «لتواصل أفضل بين الأفراد». وأن «تقويم النصر أو الهزيمة في الحرب على الإرهاب، يُقاس بمقدار إرساء ديمقراطيات جديدة في أنحاء العالم، لتقليص المساحة التي يمكن للعدو إيجاد مأوى فيها».

كما تضمنت هذه التصريحات حثّ الشعوب الإسلامية وحكوماتها على دعم الديمقراطية والاعتدال، والتأكيد على أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب مع الإسلام، ولكن ليس على حساب المصالح الأمريكية^(٢). وأن الحرب «ليست صراعاً ضد الدين الإسلامي». ولكنها «صراع عبر العالم لأناس شرفاء مسلمين ضد القلّة التي تريد أن تفرض رؤيتها عليهم»^(٣). والتأكيد على رفض فكرة حتمية حدوث صدام بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية؛

- ودينيًا: في محاولة لإسقاط المفهوم الأمريكي عن الدين على الإسلام، في إطار التوجهات الأمريكية المعلنة بفرضها نموذجها الديني/القيمي، على العالم، انطلاقاً من رؤيتها لدورها الرسالي في العالم.

وفي إطار هذين المستويين، تعددت التوجهات الأمريكية الرسمية تجاه الإسلام، وتفاوتت ما بين توافقية (جاءت في إطار عمليات الدبلوماسية العامة التي تبنتها الإدارة الأمريكية خلال هذه المرحلة لفرض نموذجها القيمي والمعرفي من ناحية، وتحسين صورتها بعد تداعيات حربها على الإرهاب من ناحية ثانية)، وصراعية، (جاءت في إطار سياسات القوة الأمريكية، ببعديها الديني والمصلحي، والتي أكدت إلى أي حد امتزج هذان البعدان، ولم يكن الأول مجرد رداء أو مبرر للثاني، بقدر ما كان مرجعية ودافعاً، يقوم على صعيدهما تحقيق المصالح الأمريكية، وبما يؤكد أن النموذج الأمريكي هو في جوهره نموذج مشتق من رؤى ومنطلقات دينية).

ففي إطار الدبلوماسية العامة التي تبنتها السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١م، تجاه العالم الإسلامي، تنوعت المواقف ما بين الإشادة بالدين الإسلامي، والاعتراف الرسمي بالإسلام، كديانة عالمية كبرى، والاهتمام بالمناسبات الإسلامية، والتواصل مع المنظمات الإسلامية داخل الولايات المتحدة وخارجها، والخطب الحماسية التي صدرت عن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عدد من عواصم الدول الإسلامية.

فقد تعددت التصريحات الأمريكية الرسمية التي تشيد بالإسلام، وإسهاماته في الحضارة الإنسانية، وأكدت على التمييز بين الإرهاب والإسلام، وأن أيديولوجية الإرهاب مختلفة جداً عن مبادئ دين الإسلام العظيم، وأن الإرهابيين متعصبون ومتطرفون، وأن تطرفهم يستغل الإسلام لخدمة رؤى سياسية عنيفة، هدفها إقامة إمبراطورية دكتاتورية، بواسطة الإرهاب والتدمير والتمرد، تمنع كل الحريات

(١) انظر: وزارة الخارجية الأمريكية، نص وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير باول، مكتب الناطق الرسمي، نشرة واشنطن العربية، عدد ٢٩/٧/٢٠٠٤م. وأيضاً: بوش يشجب استغلال الإرهابيين الإسلام لغايات عنيفة، ويقول: إن الولايات المتحدة تحارب الإرهاب من خلال استراتيجية مؤلفة من خمسة عناصر، نشرة واشنطن، عدد ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥م. وانظر أيضاً: البيت الأبيض، نص مقابلة الرئيس بوش مع تلفزيون العربية، مكتب السكرتير الصحفي، ٥/١٠/٢٠٠٧م، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، عدد ٥/١٠/٢٠٠٧م.

(٢) جودي آييتا، بوش يبعث برسالة أمل إلى الشرق الأوسط: الرئيس الأمريكي يقول: إن الولايات المتحدة لا تشن حرباً على الإسلام، نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، عدد ٢٠/٩/٢٠٠٦م.

(٣) ستيفن كوفمان، بوش يقول: إن الإسلام دين عظيم يحض على السلام، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، عدد ٦/١٠/٢٠٠٧م، على الرابط التالي:

<http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2007&m=October&x=20071006144425bsibhew0.5126612>

وبجانب هذه السياسات المرنة، واستناداً لتوجهاتها القيمية والدينية، وأمام سيطرة تيارات اليمين الديني والسياسي على صياغة هذه التوجهات، تبنت السياسة الأمريكية، بشقها الرسمي في تعاملها مع الإسلام، عددًا من السياسات الصراعية، التي تهدف منها إلى تشويه مرجعيته الدينية، وقيمه ونموذجه الحضاري، والربط بينه وبين الإرهاب، بل والفاشية، والاعتداء على المصدر الرئيس لهذه المرجعية وتلك القيم، القرآن الكريم، ودعم المرتدين عن الإسلام، بدعوى الدفاع عن الحريات الدينية، بصيغتها الأمريكية.

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن السياسة الأمريكية، بشقيها الرسمي وغير الرسمي، لم تسع فقط إلى فرض تصورها للإسلام على المجتمعات الإسلامية، ولكنها سعت لتحديث المبادئ والتعاليم الدينية والمؤسسات والممارسات الدينية والفقه الديني وفق مرجعية جديدة، تصوغها وتحدد أطرها الولايات المتحدة.

من خلال توسيع الحدود المفاهيمية، وأسس الشريعة فيما وراء القرآن والسنة لخلق نموذج قيمى معرفى، يتفق وما تهدف إلى بنائه وترسيخه في العالم الإسلامى، فبناء نموذج إسلامى، وفق مرجعية جديدة، تصوغها وتحدد أطرها الولايات المتحدة، من شأنه أن يقود تلقائيًا، وفق التصور الأمريكى، إلى القضاء على المرجعية الإسلامية القائمة، وتفتيت النموذج الحضارى الذى تأسس استنادًا إليها، والتي ترى فيه أكبر تحدٍّ يواجه نموذجها القيمى، وبناءها الإمبراطورى الذى تسعى إلى تشكيله.

وحتى يتحقق ذلك، فلا بد من إفراغ الإسلام من مضمونه، ونزع الخصوصية التي يتمتع بها، وإعادة تشكيل الهوية التي قامت على أساسه، من خلال منطيات إقليمية يجتمع فيها مفكرو التحديث الإسلامى بانتظام للبت في الاختلافات السياسية

انطلاقًا من اعتبارات تاريخية وقيمية مشتركة^(١).

إلا أنه رغم أنه إذا كان الظاهر من هذه التصريحات، رؤية إيجابية تجاه الإسلام، فإن تحليلها الدقيق يكشف غير ذلك، ففي ثنايا عبارات المدح والثناء، يأتي التأكيد على أولوية القيم الأمريكية، ورؤيتها للديمقراطية والحرية، والنظر لإرسائها ونشرها في العالم، مصدرًا لتخليصه من شرور الإرهاب، كما تتصورها الإدارة الأمريكية.

كما أن الغالب على هذه التصريحات محاولة حصر الإسلام في مجرد شعائر وطقوس رمزية، وفق المنظور الأمريكى للدين، وتحجيم دوره كنظام للقيم كنموذج حضارى، والتأكيد في الوقت نفسه على الخلفية الصراعية بين الإسلام والغرب،

وأنه كان «ماضيًا دميًا»، وهو ما يشير إلى تأثير هذه الخلفية على صياغة التوجهات والسياسات الأمريكية تجاه الإسلام بين ٢٠٠١ و٢٠١٢م.

وفى ٢ أكتوبر ٢٠٠٧م، وافق مجلس النواب الأمريكى، بإجماع الأصوات على قرار يعتبر الإسلام ديانة عالمية كبرى، ويشيد بالمسلمين في الولايات المتحدة وأنحاء العالم كافة. ويشير إلى ما تعرض له المواطنون الأمريكيون من أصل عربى وإفريقي وآسيوي من تهديدات وحوادث عنف، وخصوصًا ما تعرض له المسلمون منهم، على خلفية الهجمات التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م^(٢).

(١) انظر: النص الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية لمقابلة باول مع تليفزيون الشرق الأوسط، مكتب المتحدث الرسمي باسم الوزارة، نشرة واشنطن، عدد ١٢/١٣/٢٠٠٤م.

(٢) انظر: مجلس النواب الأمريكى يصدر قرارًا بالإجماع يقرّ بالإسلام كأحد الأديان العالمية الكبرى، نشرة واشنطن، مكتب برامج الإعلام الخارجى، وزارة الخارجية، ٣/١٠/٢٠٠٧م، النص متاح على الرابط التالي: <http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=w-ashflearabic&y=2007&m=October&x=20071003134828xmivotrap4.139346e-02>

صلى الله عليه وسلم، والذي تم بثه في الولايات المتحدة، ٢٠١٢م، ثم تلاه نشر عدد من الرسوم المسيئة للنبي الأعظم في إحدى المجلات الفرنسية، وإعلان عدد من الوسائل الإعلامية عن دعمها للفيلم وللرسوم، والعمل على نشرهما على أوسع نطاق.

الأمر الذي فاقم من موجات الغضب الشعبي في الدول الإسلامية تجاه الدول الغربية بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، ومهاجمة مصالحها وسفاراتها في عدد من الدول العربية والإسلامية.

المبحث الرابع: الهيمنة الأمريكية بين الصعود والانكسار:

يمكن التمييز بين مجموعتين من العوامل، والتي يتوقف استمرار التفرد الأمريكي، ومدى نجاح الولايات المتحدة في جعل القرن الحادي والعشرين، قرنًا أمريكيًا خالصًا، على التوفيق بينهما، بصورة تحد من السلبيات، وتزيد من تفعيل الإيجابيات، وتتمثل هاتان المجموعتان في:

رغم أن أمريكا اختارت أفغانستان والعراق، كمختبر لفرض وصياغة نموذجها الحضاري في العالم الإسلامي، فإن هاتين الدولتين، كانتا أشبه بالون اختبار؛ استعدادًا لممارسة ضغط أكبر، على الدول التي تشغل المحاور في العالم الإسلامي، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية شهدت نوعًا من التغيير أو التعديل على خلفية الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية والإسلامية، وأدت لإسقاط عدد من النظم السياسية الحليفة، بل التابعة للولايات المتحدة، وصعدت هذه الاحتجاجات بقوى إسلامية إلى سدة الحكم في هذه الدول.

الأولى: العوامل الدافعة:

تتعدد العوامل التي ساعدت على - ويمكن أن تساهم في استمرار - تفرد وهيمنة الولايات المتحدة، مقارنة بغيرها من القوى الكبرى في العالم، ومن بين هذه العوامل:

١- أن توافر الموارد الاقتصادية الهائلة اللازمة للصناعة الأمريكية ساهم في قدرة الولايات المتحدة على استعادة الكثير من مركزها القيادي الأول في التصنيع والإنتاج. وقد واكب هذا التجديد في الروح الصناعية عدة إجراءات قاسية، من بينها تقليص حجم اليد العاملة، والقضاء على اتحادات العمال أو إضعافها، وخلق ملايين الوظائف غير المؤمنة، وإعادة

والفلسفية والعقائدية، وتقدير قواسم مشتركة وأهداف مشتركة، تستمد من أصول ومرجعيات دينية وفلسفية وعقائدية مختلفة، من بينها الإسلام، حتى لا يكون هو المرجعية الوحيدة للنماذج الحضارية في الدول الإسلامية.

وإذا كان هذا عن التوجهات الأمريكية، تجاه الإسلام، وما أفرزته من مطالب وضغوط على الدول العربية والإسلامية، ورغم أن الولايات المتحدة اختارت أفغانستان والعراق، كمختبر لفرض وصياغة نموذجها الحضاري والقيمي في العالم الإسلامي، فإن هاتين الدولتين، كانتا أشبه بالون اختبار؛ استعدادًا لممارسة ضغط أكبر، على الدول التي تشكل المحاور في العالم الإسلامي، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية شهدت نوعًا من التغيير أو التعديل على خلفية الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية والإسلامية، وأدت لإسقاط عدد من النظم السياسية الحليفة، بل التابعة للولايات المتحدة، وصعدت هذه الاحتجاجات بقوى إسلامية إلى سدة الحكم في هذه الدول.

ومع محدودية التأثير الأمريكي في إدارة وتوجيه هذه الثورات، وخاصة في مصر وتونس، من ناحية، وتبنيها مبدأ القيادة من الخلف (كما حدث في ليبيا واليمن والبحرين، وكما يحدث في سوريا)، من ناحية ثانية، وأمام تراجع مكانة ونفوذ الولايات المتحدة في دول الثورات العربية، من ناحية ثالثة، كان لا بد من تبني كل ما من شأنه النيل من أمن واستقرار النظم الوليدة، وفتيت جهودها، واستنزاف قدراتها في قضايا فرعية وفي صراعات وحروب جانبية، ترتبط بأهم مكون من مكونات ثقافة وحضارة هذه الدول، وهو معتقدها الديني ورموزها الدينية، وكان التجسيد الأكبر لذلك «الفيلم المسيء للرسول الكريم «محمد»

الزيادات الهائلة المتواصلة في عدد السكان، وخطر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وتنظيمات تجارة المخدرات.

٢- أن أدوات الهيمنة الأميركية الحالية، على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، سوف تتآكل تدريجياً - من وجهة نظر البعض - خلال الأعوام المقبلة، وسيكون ذلك نتيجة تعرض الولايات المتحدة لتراجع في الأداء التكنولوجي، وانكسار موجة الإنفاق المفرط على تكنولوجيا المعلومات، التي سادت خلال حقبة التسعينيات، وكانت وراء الرواج والازدهار في الاقتصاد والمجتمع الأمريكي.

٣- تصاعد احتمالات ظهور دول كبرى جديدة: حيث يمكن أن يكون لظهور دول عظيمة جديدة آثاره السلبية على الولايات المتحدة، فقد تطمح هذه الدول إلى الزعامة، وإذا ما نجحت، فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديداً جدياً، كما أنه قد يؤدي إلى توتر وعدم استقرار، ولهذا يجب على الولايات المتحدة، في سبيل تنفيذ استراتيجية الهيمنة بصورة ناجحة، أن تحسب حساباً كافياً لمصالح الأمم الكبيرة؛ لئلا تتشجع على تحدي زعامتها، أو تسعى إلى قلب النظام السياسي أو الاقتصادي المستقر.

٤- الاضطراب الذي يحدث في الأطراف: والذي قد ينشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تنشأ بسبب الخلافات العرقية والدينية والقومية، والتي قد تحفز حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام في الأطراف، كما يمكنها أن تطلق شبح «العودة إلى القومية»، أو أن تنتقل إلى القلب أو المركز^(١).

٥- مدى القدرة على مواجهة عوامل التحلل الداخلية في الجسد الإمبراطوري: والتي يرصدها البعض في: العنصرية بين السود والبيض، والتي تتفاعل تحت السطح، وأن ضعف التجانس بين مختلف

توزيع الإنتاج في مواقع اليد العاملة الرخيصة في بلدان العالم النامي.

٢- ساهمت التكنولوجيات الأمريكية الجديدة في السبعينيات والثمانينيات، في تعزيز مواطن القوة الأمريكية. فأجهزة الكمبيوتر، وأنظمة الاتصالات، وتطبيقات البرمجة الجديدة والإنترنت شكلت معاً «ثورة معرفية» ما كان لها أن تنبثق إلا عن اقتصاد ومجتمع قويين، وقد وفرت هذه الثورة المعرفية دورة تغذية عكسية أفاد منها أولئك الذين أوجدوها في المقام الأول، كما أن القوات المسلحة الأمريكية أخذت بالكثير من هذه الأنواع الجديدة من التكنولوجيا، لزيادة فاعليتها القتالية.

٣- أن عشرات الملايين من معظم - إن لم يكن كل - مجتمعات العالم، كانوا يسعون للوصول إلى الولايات المتحدة؛ حيث كانوا يأملون في إيجاد حياة أفضل لعائلاتهم، ومع قبول الملايين من المهاجرين الإضافيين، فقد تعزز الإحساس بوجود ثقافة أمريكية لم تعرف حدوداً.

٤- أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى إمكانية استمرار هذا التفوق الأمريكي، ومن ذلك: عولمة المعايير التجارية الأمريكية التي تستمر دون هوادة، وانتشار الثقافة الأمريكية لتصل إلى أبعد مدى يمكن تصوره، كما أن التحول إلى الديمقراطية في نسختها الأمريكية، يتصاعد في العديد من مناطق العالم، وهو ما يقود - في التحليل الأخير - إلى «أمركة» كل شيء في العالم المعاصر.

الثانية: العوامل المعوقة:

هناك عدد من الاعتبارات التي قد تحد من الهيمنة الأمريكية المطلقة، ومن ذلك:

١- تصاعد التهديدات العالمية التي تتطلب جهداً دولياً مشتركاً لمواجهتها، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنهض بها منفردة، كالأضرار البيئية، وتداعيات

(١) كريستوفر لين، مصدر سابق، نسخة إلكترونية.

فالشعب الأمريكي ينفر من السياسة الخارجية؛ نتيجة كون بلاده محمية بمحيطين كبيرين يتقاسمهما مع جارين حليفين، صديقين، فلا يستشعر الخطر الخارجي، وهو ما رسّخ مقولة أن القوة الأمريكية ليست لها طموحات توسعية، بل تميل إلى الانكفاء في حدودها ولا يغيرها استكشاف الآخر، ولا تستسيغ سوى نمط حياتها، فتبادر بالبحث عن مسالك الخروج فور إكمال مهمتها الخارجية^(٢).

وتأكيداً لهذه الاعتبارات قال المفكر الأميركي فريد زكريا، في مقالة تحت عنوان «نسير نحو عالم ما بعد أميركا»: «نحن نسير بوضوح نحو عالم ما بعد الولايات المتحدة؛ حيث لا يسيطر أحد، بل تظهر الطاقة والأفكار المبتكرة كمقومات رئيسة للنجاح في القرن الحادي والعشرين .. إن المشكلة الأميركية الراهنة هي غياب نظام سياسي يسخر كل الأشياء التي تتميز بها أميركا ويضعها موضع التنفيذ .. إن الولايات المتحدة ليست لديها سياسة في مجال الطاقة منذ عشرين عاماً، وليس لديها سياسة هجرة ولا سياسة تجاه فرص العمل والنمو، ولا حتى سياسة تتعلق بمواجهة العجز في الميزانية».

وخلص زكريا، إلى أن القرن الحادي والعشرين ليس قرن أميركا؛ إنما يمكن أن يكون قرن الصين. فالصين هي «الأكثر ملائمة للريادة في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تحظى بعمالة رخيصة، وتدخل إليها مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال، كما أن بمقدورها القيام بكل ما تريده»^(٤).

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات:

في دراسة بعنوان «دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الأمنية»، وضعها «دانيال برومبيرج» و«لاري

اللغات والأعراق التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي، وللممارسات الظالمة في جميع أنحاء العالم والتي فتحت على الأمريكيين جبهة واسعة من الأعداء، وخطر الميليشيات اليمينية البيضاء والتي توجه خطابها السياسي إلى القاعدة العريضة من الجمهور الأمريكي، وتحذر من هيمنة الحكومة الفيدرالية في واشنطن على حياة الأفراد في البلاد، وكذلك نمو الجهاز الأمني الذي بات مؤسسة ضخمة، تستهلك مبالغ ضخمة يدفعها المواطن كضريبة فيدرالية من دخله^(١).

٦- تنامي فكر الوطنية والانعزالية في الرؤية الأميركية: حيث يرى البعض أن هناك تطوراً صاعداً في الخطاب الأمريكي، من اعتزاز وطني منفتح على العالم والعولمة، إلى تقوقع مترممت مهمل للآخر في العديد من الحالات، ومدين ومهين له في بعضها، واستتباب الخطاب الوطني المتشدد إلى حد التقوقع لا يعكس تأصل الانعزالية في كافة أوساط المجتمع الأمريكي، بقدر ما يشير إلى انزواء القطاعات المحبذة والمستفيدة من العولمة ومن التواصل الدولي في أعقاب صدمة سبتمبر ٢٠٠١، وبمرور الوقت أصبحت هذه الأوساط قادرة على العودة إلى اعتناق طرحها السابق.

فمعالم المواجهة الفكرية التي ارتسمت الآن في الولايات المتحدة - من وجهة نظر البعض - هي الوطنية المنفتحة على العالم، وعلى الشرعية الدولية في مقابل الانعزالية المبطلّة لأي تواصل، والمنتجة للبعث والإرهاب، إزاء الوطنية الساعية إلى تحصين البلاد والتأكيد على استقلاليتها وتفرد دورها في العالم^(٢).

٧- طبيعة النظرة الداخلية للسياسة الخارجية:

(١) انظر الرابط: <http://www.newsarchive.info/shownews.asp?newsid=3365>

(٢) حسن منيمنة، الوطنية والانعزالية في المواجهة الانتخابية الأميركية، صحيفة الحياة، لندن، ٢١/٣/٢٠٠٤م.

(٣) السيد ولد أباه، قراءة في أحدث وثيقة لاستراتيجية السياسة

الخارجية الأميركية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩/٢/٢٠٠٤م.

(٤) سمير كرم، عالم ما بعد أميركا بدأ بالفعل، صحيفة السفير اللبنانية،

١٩/٨/٢٠١١م. الرابط: <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1925&ChannelId=45438&ArticleId=2265>

ضد الفارك وشافيز.

وكذلك تقرير «نيويورك تايمز» (١٤/٤/٢٠١١م) حول «مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية». والذي يتناول برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية، وكذلك تقرير «الدور الأمريكي في الثورات العربية: تعبئة الاحتجاج من خلال الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية»، والذي نشره «مركز بترسبرج لدراسات الشرق الأدنى المعاصر»، في ٣١/٣/٢٠١١م. ويظهر التقرير أن روسيا ذهبت منذ بداية الحراك الشعبي العربي، إلى اعتباره نتاجاً مباشراً

إن الصراع العربي - الإسرائيلي، كأحد مصادر النعمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة، وكأحد ذرائع الأنظمة لإعاقة التحول الديمقراطي، يجب أن يتم العمل على تسويته بالتوازي مع الضغط باتجاه فرض التغيير الديمقراطي.

لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت على ٣٥٠ برنامجاً منذ عام ٢٠٠١م تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلاله للتدريب والتشبيك والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة^(٢).

توصيات:

في إطار هذه التقارير، وغيرها، يمكن القول: إن التأثير الأمريكي في صنع وإدارة تطورات الأحداث، على الأقل في العالمين العربي والإسلامي، وردود فعل الدول العربية والإسلامية، يتطلب مراعاة عدة اعتبارات، من بينها:

أولاً: توصيات للإدارة الأمريكية:

١- أن تقف الولايات المتحدة في وضع يمكنها من دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد

دايموند»، و«فوكوياما، صدرت عن «معهد السلام» الذي أنشأه الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٤م لدراسة حل النزاعات، ووجهها المعهد للرئيس الأمريكي باراك أوباما في فبراير ٢٠١٠م^(١)، من بين ما جاء فيها:

- أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديمقراطية؛ لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للمشروعية والتأييد الشعبي، مما يتركها ويترك المصالح الأمريكية معها في حالة من عدم الاستقرار.

- أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما يزيد منسوب العداء للولايات المتحدة في الشارع العربي، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط جدياً على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات حقيقية باتجاه الليبرالية السياسية، ولانتقادها علناً عندما تنتهك حقوق الإنسان، ولاستخدام الدبلوماسية العامة والخاصة لفرض التحول الديمقراطي.

- أن الصراع العربي - الإسرائيلي، كأحد مصادر النعمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة، وكأحد ذرائع الأنظمة لإعاقة التحول الديمقراطي، يجب أن يتم العمل على تسويته بالتوازي مع الضغط باتجاه فرض التغيير الديمقراطي.

وتأكيداً لهذه الرؤية جاء تقرير مجلة نيوزويك الأمريكية (١/٢/٢٠١١م): حول «مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين» التي تحدثت عن دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي كولومبيا وفنزويلا

(٢) إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في

الدول الموالية، الصوت العربي الحر، -http://freeara.org/14/8/2011م bvoice.org/?p=1193

(1) http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=8298350

الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ. كما يجب عليها الدفاع عن الحريات السياسية وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة في المنطقة^(١).

٢- يجب على الأمريكيين أن يتوقفوا عن التصرف والتحدث كما لو أن هذا العالم أحادي القطبية، فهو ليس كذلك. وتحتاج الولايات المتحدة في تعاملها مع أية مسألة عالمية رئيسية، إلى التعاون، على الأقل، مع بعض القوى الرئيسية، أما فرض العقوبات والتدخلات من جانب واحد فهي بمثابة وصفات تدميرية للسياسة الخارجية.

٣- يجب أن يتخلى القادة الأمريكيون عن أوهام الهيمنة اللطيفة، وأن هناك انسجاماً طبيعياً قائماً بين مصالحهم وقيمهم وبين مصالح وقيم بقية العالم، فهذا غير صحيح، ففي بعض الأحيان يمكن أن تحقق السياسات التي تقوم بها الولايات المتحدة منافع عامة، وتخدم أغراضاً مقبولة على نطاق واسع. ولكنها لا تؤدي إلى ذلك بسبب المكون الأخلاقي المتفرد في السياسة الأمريكية؛ ولكن لأنها القوة العظمى الوحيدة، وبالتالي فمصالحها تختلف عن مصالح البلدان الأخرى، وهذا يجعلها متفردة، ولكنها غير مقبولة في هذه البلدان.

٤- أن تستفيد أميركا من وضعها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي الحالي، وأن تستخدم مواردها للحصول على التعاون مع الدول الأخرى، في التعامل مع القضايا العالمية بطرق تلبي المصالح الأمريكية.

٥- إن اختصار واختزال كل مشاكل العالم إلى «مشكلة الإرهاب»، و«مواجهة الدول المارقة»، سوف

يجر دول العالم إلى طريق مسدود، فبدون طرح حلول جادة وفعالة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والمالي العالمي الجديد، وجعله أكثر عدالة وتوازناً، فإن جذور العنف ستظل قائمة، وهنا فالمطلوب إعمال

العقل الاستراتيجي الأميركي، وليس الاحتكام إلى مجرد القوة، فالأمر يحتاج لمراجعة واسعة للسياسة الخارجية الأميركية وممارساتها خلال التسعينيات، فالمطلوب هو إيقاف العمل بمبدأ «القوة فوق الحق»، واستبداله بمبدأ «الحق فوق القوة»، حفاظاً على السلم والاستقرار العالميين^(٢).

إن الرهان على السنن الكونية في انهيار وازدهار الإمبراطوريات، وانتظار الانهيار الأمريكي لاستعادة الحقوق المسلوقة والحريات المقموعة، لن يحقق نصراً، بل يزيد من معدلات الإحباط والكراهية، ويغرس السلبية في النفوس.

وهنا يبقى التأكيد على مقولة المفكر الأمريكي بول كيندي (١٩٩٨م): «إن الاحتمال الأكبر أن الولايات المتحدة ستدخل القرن الحادي والعشرين كقوة عالمية من الدرجة الأولى، بما يدفع للقول بأن القرن التالي يمكن أن يكون أمريكياً أيضاً. ومع ذلك فمن الحكمة أن نذكر سؤال فولتير: «إذا سقطت روما وقرطاجة فأية قوة هي الخالدة؟» وكان جوابه «ولا واحدة».

ثانياً: توصيات للعالم الإسلامي:

١- إن الرهان على السنن الكونية في انهيار وازدهار الإمبراطوريات، وانتظار الانهيار الأمريكي لاستعادة الحقوق المسلوقة والحريات المقموعة، لن يحقق نصراً، بل يزيد من معدلات الإحباط والكراهية، ويغرس السلبية في النفوس.

٢- إن الرهان على أن تغير القوى الكبرى سياساتها، لن يحقق الأهداف المنشودة، فالحقوق يجب أن تُنتزع انتزاعاً وليس رهاناً على قادم من الخارج يدافع عنها أو يحميها.

(١) آدم هينت، ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها في الشرق الأوسط، صحيفة كرستيان ساينس مونيتور، ٣ أغسطس ٢٠١١م.

(٢) عبد الفضيل محمود، المشهد الجديد حروب وصراعات القرن الحادي والعشرين، صحيفة السفير اللبنانية، عدد ٢٠١١/١٢/٤.

٥- على الشعوب في الدول العربية والإسلامية، الوعي بطبيعة الأخطار والتحديات التي تحيط بها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والأمنية، حال استمرار سياسات الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى، وحال القبول والخنوع لمثل هذه السياسات والرهان على أن يكون لها دور في حماية المصالح والدود عن الحقوق.

٦- على النظم والشعوب في الدول العربية والإسلامية تجنب الخوض في كل ما من شأنه إشعال الفتن وإثارة النزاعات، وتفريغ الجهود والطاقات في مسارات بعيدة عن مواجهة سياسات الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى؛ لأن مثل هذه الفتن هي الركيزة الأساسية التي تُعَوّل عليها هذه القوى في نجاح مخططاتها.

٣- إنه منذ بداية الحرب العالمية الأولى، وحتى اليوم وبعد مرور مائة عام على تاريخ بدايتها، فقدت الدول الإسلامية خلافتها، وتفتت دولها، رغم حصول الكثير منها على ما يسمى تجاوزاً «استقلال»؛ لأنه كان استقلالاً شكلياً، وظلت الدول تحت هيمنة وتسلط المستعمرين، وتحت رحمة مخططاتهم، بأشكال مختلفة، وأصبحت الدول الإسلامية في انتظار المزيد من التفتيت والتقزيم.

٤- على النظم السياسية في الدول العربية والإسلامية إعادة النظر في سياساتها وممارساتها، لأنه إذا كان الهدف الرئيس من هذه السياسات وتلك الممارسات هو الحفاظ على بقائهم في السلطة، فلن يجدوا، في ظل سياسات التفتيت والتقزيم، الدول والشعوب التي يحكمونها.

معلومات إضافية

البنيات السياسية والدستورية للولايات المتحدة الأمريكية:

١- الرئاسة: يعتبر رئيس الدولة هو الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية حسب الدستور الأمريكي في المادة (٢) وبحكم رئاسته للدولة والحكومة فهو يرسم السياسة العامة، وله سلطة البت والتقرير في مجموع خططها وبرامجها.

٢ - الكونجرس: يتألف الكونجرس من مجلسين: الشيوخ، والنواب.

يمثل مجلس النواب السكان على أساس التمثيل العددي، ويضم ٤٣٥ عضواً، وتدوم ولايته النيابية لمدة سنتين. أما مجلس الشيوخ فيتساوى فيه تمثيل الولايات؛ حيث ينتخب الناخبون في كل ولاية نائبين بغض النظر عن عدد السكان، وعدد أعضاء مجلس الشيوخ مائة عضو، وتدوم مدة العضوية ستة أعوام يجدد ثلثهم كل سنتين.

٣ - الجهاز القضائي: يتألف الجهاز القضائي في الولايات المتحدة من المحكمة العليا باعتبارها في أعلى هرم السلطة القضائية، ومحاكم الولايات - وهي محاكم عادية - تتولى النظر في قضايا القانون العام.

كما توجد بعض المحاكم الفيدرالية المتخصصة مثل محكمة الادعاءات وهي محكمة فيدرالية مختصة بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد الدولة، ومحكمة التجارة الدولية، ومحكمة الضريبة.

الأجهزة التنفيذية:

تنبثق هذه الأجهزة من الرئاسة؛ فهي امتداد لها، ومن أهمها:

أولاً: الإدارة: هناك جملة من المميزات التي يمكن القول: إنها تميز الحياة الإدارية الأمريكية، وهي: الاتساع العددي لطاخم الموظفين العاملين في الأجهزة الإدارية الفيدرالية ليناهاز الملايين.

ثانياً: مجلس الأمن القومي: أنشئ المجلس عام ١٩٤٧م بمقتضى قانون الأمن القومي، وتتمثل وظيفته الأساسية في تنسيق جميع أنشطة المصالح والمؤسسات المهتمة بالأمن القومي، وتحديد الأهداف العامة والخطط المتعلقة بقضايا الأمن القومي.

ويرأس رئيس الدولة بنفسه أعمال المجلس، ويضم وزير الخارجية والدفاع والخزانة ورئيس هيئة الأركان العامة، ويمكن دعوة عدد من كبار الموظفين حسب حاجة الموضوع محل الاهتمام.

ثالثاً: وكالة المخابرات المركزية (C. I.A): تتلخص وظائف الوكالة في ثلاث وظائف رئيسية:

أ- تقديم المعلومات والمعطيات في الميادين الاستراتيجية: العسكرية والسياسية والاقتصادية لمجلس الأمن القومي ولدائرة القرار في مجال السياسة الخارجية.

ب- تقديم التحليلات والتقويمات والتقديرات للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية في بلدان العالم؛ بناء على طلب مجلس الأمن القومي أو الرئيس، أو عندما تتبلور لدى مسئولو الوكالة تقويمات بشأن أوضاع بلد أو منطقة معينة في العالم.

ج- القيام بأعمال أو عمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف استراتيجية أو سياسية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية.

رابعاً: وزارة الدفاع: تتألف المؤسسة العسكرية من ثلاث وحدات رئيسية: قسم وزارة الدفاع التي يرأسها وزير مدني وهو المسئول الإداري المكلف بشئون الدفاع، ويخضع لرئيس الدولة مباشرة.

قسم هيئة الأركان التي تتولى تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة، وتشرف على هيئات وقادة جيوش البر والبحر وسلاح الجو.

قسم القيادات المتمركزة في جميع أنحاء العالم التي يشرف عليها قائد القيادات، وله صلة إدارية بوزير الدفاع، ويخضع لإشراف واتصال من قبل رئيس هيئة الأركان المشتركة.

وهي عشر قيادات: قيادة الأطلسي، القيادة المركزية، الأوروبية، قيادة القوات، الباسفيك، القيادة الحكومية، الفضاء، العمليات الخاصة، الجوية والاستراتيجية، النقلات.

خامساً: الجهاز الدبلوماسي: ينقسم عمل وزارة الخارجية حسب التوزيع الجغرافي إلى إدارات: إدارة أوروبا، شئون القارة الأمريكية، شئون الشرق الأوسط وأدنى شرق آسيا، الشئون الإفريقية، المنظمات الدولية.

وحسب الناحية الفنية: الشئون القانونية، الاقتصادية، المراسيم، الاتصال والإعلام، التخطيط السياسي، الأبحاث والاستخبارات.

الهيئات والجماعات المؤثرة:

- الأحزاب السياسية: يسيطر على النظام الحزبي في الولايات المتحدة حزبان: الحزب الديمقراطي معبراً عن فئات الطبقة الوسطى والاتجاه التحرري في القضايا الاجتماعية، والحزب الجمهوري معبراً عن نزوع الفئات اليسورة التي تجمع بين السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي.

- الجماعات الضاغطة (اللوبي): هي إطار تنتظم فيه مجموعة ذات مصالح ومنافع مشتركة، وتستهدف التأثير على صناعة القرار من أجل توجيهه بما يتوافق ومصالحها وأغراضها.

وهناك المجموعات المرتبطة بالأصول الدينية والعرقية كاليهود والسود، وذوي الأصول اليابانية والإسبانية، وهناك أيضاً جماعات المهن والبيئة ونقابات العمال واتحادات رجال الأعمال.

وتستخدم هذه المجموعات مجموعة من أدوات النفوذ: القوة المالية، والقوة العددية أو النوعية، وتتوفر جماعات اللوبي على وضع شرعي من الناحية الواقعية والقانونية رغم أن عدداً من السياسيين والأكاديميين ينظرون إليها من منظور أخلاقي بازدراء، وقد أخذت أشكال عمل اللوبي صيغاً أكثر دقة وتطوراً في السنوات الأخيرة بحكم التقدم الحاصل في الميدانين التكنولوجي والتدبير، فأصبحوا يعتمدون على المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة للوصول إلى أصحاب القرار.

وتذهب حقيقة العملية السياسية الأمريكية إلى أن هنالك جماعات ضغط قوية جداً ذات تأثير قوي على القرار السياسي، وهنا يبرز دور اللوبي الإسرائيلي في صناعة القرار السياسي الأمريكي الذي تتجلى قوته في

مظهرين أساسيين:

- ١- قوة موارده وضخامتها داخل الولايات المتحدة وخارجها: المالية منها والإعلامية.
- ٢- نفوذه داخل المؤسسات الأمريكية إلى أعلى قمة هرم الدولة (البيت الأبيض).

المؤسسات الاقتصادية:

تمارس المؤسسات الاقتصادية دورها في صناعة القرار من خلال عدة مظاهر:

- ١- الارتباط بين المؤسسة العسكرية وشركات الصناعة.
- ٢- بروز دور قوي للشركات المتعددة الجنسيات، وتأثيرها على مجريات الأوضاع داخل بلدان العالم الثالث، ومن ثمَّ على القرار في واشنطن.
- ٣- ظهور دور المنظمات الدولية المتخصصة، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توجيه القرار السياسي للبلدان النامية، وتعتبر الولايات المتحدة من أقوى الفاعلين داخل هذه المنظمات وتؤدي أكبر حصة مالية فيها.
- ٤- قيام الولايات المتحدة بأدوار دولية تركز على الاقتصاد مثل مشروع مارشال في أوروبا ؛ كما كان للعامل الاقتصادي الذي استخدمته الولايات المتحدة أثره الكبير في إضعاف الاتحاد السوفييتي، ومن ثم سقوطه.
- ٥ - تمدد نفوذ العائلات الغنية في أمريكا داخل مؤسسات السياسة الأمريكية؛ مما جعلها ذات أثر في توجيه القرار الأمريكي بما يخدم المصالح الاقتصادية لهذه العائلات.

المصادر:

- ١- حسن الرشيد، قراءة في كتاب صناعة القرار السياسي الأمريكي عرض وتلخيص، مجلة البيان العدد ٤٤٤ ص ٤٨.

: <http://www.intaaj.net/>

٢- الموسوعة العربية العالمية

